الوقف وما يضارعه من مصطلحات

خالد شاكر حامد
الأستاذ المساعد في كلّيّة الإعلام/ الجامعة العراقيّة

المقدمـــــــة:

المصطلح اللغوي ظاهرة فكريّة برزت على نحو تدريجي خلال الحقب التاريخيّة التي مرّت بها العلوم المختلفة وفروعها، ويُعدّ ضرورة مِن ضرورات البحث ، ومقدمة أساسيّة لا يمكن تجاوزها من أجل الوصول إلى النتائج العلميّة المطابقة لحقيقة الفكر، فالمصطلحات لها أهميّة في كلّ الحقول المعرفيّة؛ لأنّها تكوّن أساسيّات ثابتة مِن المفاهيم والحقائق، والمصطلح الصوتي في العربيّة مطابق للمنهج الذي أخذَ العلماء به أنفُسهم؛ لأنّه مُساير للأُصول اللغويّة والمنطقيّة التي التزموها، ولا بدّ من الإشارة في هذا الصدد إلى أمرين:

الأول: يتعلّق بتعدّد المصطلح واختلاف فهم العلماء له وتصوّرهم لطبيعته. فقد اشتمل قسم من المصطلحات اللغويّة على دلالات مختلفة، وقد أدرك العلماء خطورة التعدد الدلالي للمصطلح الواحد من خلال بيان الظروف بين هذه المصطلحات احترازاً من اللبس في دلالتها.

والأمر الآخر: يتّصل بالحديث عن تأريخ المصطلحات الصوتيّة، إذ ليس من السهل تحديد التأريخ الدقيق لكلّ مصطلح؛ لأنّه غالباً ما يكتنف هذا التأريخ الإبهام، ويحيط به الغموض لدرجة يصبح فيها من الصعب الحكم بنسبة هذا المصطلح أو ذاك إلى عالِم معيّن وهذا ما دفع العلماء إلى التساهل في نسبة المصطلحات إلى أصحابها، لذلك غالباً ما يؤثرون التعميم فيقولون – مثلاً– هذا المصطلح من مصطلحات المدرسة العقليّة النفسيّة .

وقدْ تناولتُ في هذا المبحث الوقْف وأقسامه وما يضارعه من المصطلحات التي تشترك معه في المعنى والعمل، ولم تحدد تحديداً دقيقاً بسبب التقارب الدلالي بينها. وهي:

أولاً: المِفْصَل

ثانياً: الوقْف

ثالثاً: السَكت

رابعاً: القَطْع

خامساً: أقسام الوقف

سادساً : دلالات التّحوّل في الوقف

المبحث الأول

١. أولاً: المِفْصَل

المِفصَل بوزن المِبْضَع اللّسان ، وهو عبارة عن سَكْتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدَث كلامي بقصْد الدلالة على مكان انتهاء لفظ (ما) أو مقطع (ما) وبداية آخر.[١]

وتكْمُن أهميّته في الدرس الصوتي من خلال وجود (ثنائيّات صُغرى) في عدد مِن اللغات لا يميّز الواحد منها من الآخر إلّا موضع (المِفْصَل) لذلك سمّاه اللغويّون (فونيم المِفصَل) أو (صوتيّة المِفْصَل) . [٢]

وقَد قسّمه الدكتور محمد علي الخولي على النحو الآتي: [٣]

١- صاعد: يصاحبه ارتفاع في النغمة، ويأتي في نهاية السؤال الذي جوابه (نعم أو لا). ويُرمَز له بـ ( ).

٢- هابط: ويأتي في نهاية القول، فهو فاصل خارجي، ويصاحبه هبوط في النغمة. ويرمز له بـ ( ).

٣- المؤقَّت: ويأتي في وسط القول، وهو فاصِل خارجي وتكون نغمته مستوية . ويرمز له بـ ( ).

٤- الموجب: ويُسمّى مفتوحاً، وهو فاصل داخلي؛ أي يفصل بين كلمة و أخرى لإحداث تمييز في المعنى، ويرمز له بعلامة زائد (+).

٥- السّالب: وهو الذي يفصل بين الصّوت والصّوت الذي يليه في الكلمة الواحدة ويُسَمّى – أيضاً – بالفاصل المغلق ويرمز له بعلامة زائد (+).

وللمفصَل أثر كبير في التمييز بين المعاني، فجملة (محمد الصغير) – مثلاً– توجّه نحوياً على وجهين: فقد تكون مبتدأ وخبر، أو مبتدأ وصفة، فإذا أخذنا النّواحي في الاعتبار أمكننا تفريع هذه العبارة إلى إنموذجين مختلفَين نظماً وإعراباً، أي:

اسم معرفة + إمكانيّة السكتة + صفة معرّفة + نغمة هابطة .

اسم معرفة + استمالة السكتة + صفة معرّفة + نغمة هابطة.

فعلى الإنموذج الأول تكون جملة (محمد الصغير) مؤلّفة مِن مبتدأ وخبر، وبها تمّ الكلام، وأفادت فائدة يتطلّبها السياق. وعلى الإنموذج الثاني تكون جملة (محمد الصغير) مبتدأ وصفة فالّذي يوجّه المعنى والدلالة في الإنموذجين هو إمكانيّة السكتة بين عنصري العبارة في الحالة الأولى مع انتهائها بنغمة هابطة وهذا دليل على الجملة التقريريّة العاديّة. أمّا الجملة الثانية فقد انمازت بعدم أمكانيّة السكتة بين عنصريها، وبانتهائها بنغمة صاعدة، من نوع (ما)، وهذا دليل على عدم تمام الكلام في الموقف المعيّن. (٤)

٢. ثانياً: الوَقْف

الوَقْف في اللغة الحبس، وهو مصدر للفعل وَقَفَ، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: " الوَقْفُ هو مصدر قولك : وَقَفْتُ الدّابّة و وَقَفْتُ الكَلِمَةَ وَقْفاً، وهذا مجاوز، فإذا كان لازماً قلت: وَقَفْتُ وُقوفاً، فإذا وَقَّفْتَ الرجلَ على كلِمَةٍ قُلْتَ: وَقَّفْتُهُ تَوقيفاً، ولا يُقال: أَوْقَفْتُ إلاّ في قَوْلِهِم: إوْقَفْتُ عَن الأمرِ إذا أَقْلَعْت عنه .... ". (٥)

وقال صاحب المصباح المنير: " وَقَفْتُ الدّابّة تَقِفُ وَقْفاً ووقُوفاً: سكَنَتْ، ووقَفْتُها أنا، يتعدّى ولا يتعدّى، وَقَفْتُ الدّارَ وَقْفاً : حبَستها في سبيل الله ، وشيء موقوف ووقف أيضاً تسمية بالمصدر والجمع أوقاف.

وقولهم وقفتُ الرجل عن الشيء وقفاً منعتُهُ عنه ". (٦)

أمّا الوَقْف اصطلاحاً : فهو قَطْعُ الكلِمَةِ عَمّا بَعْدَها بِسَكْتة طويلة، وإنْ لَم يكُن بعدها شيء سُمّي ذلك قطْعاً.

أي: أنْ تسكُت على آخرها قاصداً لذلك مُختاراً، لِجَعْلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام.(٧)

أمّا أبو حيّان (٧٤٥ هـ) فقال: " الوَقْفُ قَطْعُ النطْق عند إخراج الكلمة ".(٨) وعرّفه ابن الجزري (٨٣٣هـ) " بِأَنَّهُ قَطْعُ الصّوت على الكلمة زمناً يتنفّس فيه عادةً، بِنيّةِ استئناف القراءةِ، إمّا بِما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله."(٩).

وقد ذكر العلماء أنّ الوقف لا يكون ولا يتحقق إلاّ عند تمام الكلام في معناه ومبناه، بمعنى آخر تكون بُنية المنطوق مؤلّفة وفاقاً لقوانين اللغة ومنسوقة وحداتها في نظم خاص يطابق المعنى المقصود والغرض المطلوب بحسب الظروف والحال.

والقاعـدة : أنْ تأتي الوَقْفَة الكاملة مُصاحبة لنغمة هابطة، دليلا على تمام الكلام، ورمزُها في الكتابة هي النقطة (.).

وهذه هي الحال في الجُمل والتراكيب التقريريّة . وأحياناً تأتي الجُمل الاستفهاميّة منتهية بوقفة أو ما يشبه ذلك. ولكنّها وقْفَة مِن نوع خاص، إنّها مجرّد فاصلة صوتيّة نطقيّة، أو قُلْ: إنّها وَقْفة معلّقة تفيد ارتباط السؤال بما يُتمّه ويكمّل معناه، وهو الإجابة عنه، والعادة أنْ يُشار إلى هذا المِثال ونحوه في الكتابة بالرمز (؟) علامة الاستفهام في نهاية السؤال. وبالنقطة (.) في نهاية الإجابة المتمّمة للرسالة مبنى ومعنى [١٠].

ثالثاً: السَّكْت

السكت لغة:

جاء في العين : " ويقال: سَكَّتَ تسكيتاً، وضربته حتى أسْكَتَ، أي: أطرق فَلَمْ يَتكَلَّم، وقدْ أسْكَتَتْ حركتَهُ، أي: سَكَنَتْ، أسْكَتَهُ الله وسَكَّتَهُ،... والسَّكْتُ مِنْ أُصول الألحان، تَنَفُّسٌ بين نَغْمَتَين مِنْ غير تنفُّس، يريد بذلك فصْل ما بينهما" [١١].

وفي لسان العرب "سَكَتَ الصائِتُ، يسْكُت سُكوتاً، إذا صَمَتَ، والاسم من سَكَتَ السَّكْتة" [١٢].

أمّا في الاصطلاح: فهو عبارة عن قطْع الصوت زمناً هو دون زمن الوقْف من غير تنفّس. [١٣].

والسَّكْتة أخَفّ مِن الوَقْفة، القصد منها تغيير مسيرة النُّطق بتغيير نغماتهِ، اشعاراً بأنّ ما يسبقها مِن الكلام مرتبط أشدّ الارتباط بِما يلحقها ومُتَعَلّق به لذلك يسمّيها بعضهم (وَقْفة أو سَكْتة معلّقة) والقاعدة: (أنّها تكون مصحوبة بنغمة صاعدة Rising tone دليلا على عدم تمام الكلام وعلامتها في الكتابة (،) وهذه الفاصلة فاصلة واصلة : وهي فاصلة نطق واصلة للسابق باللاحق بناءاً ومعنى، كما لا يجوز إهمالها، ولكن إكمالها أولى.[١٤]

وممّا ذكروه من استعمال لمصطلح السكت ما أورده ابن مجاهد في كتاب السبعة حيث قال: " وكان عاصم لا يدغم ولا يرى الإدغام إلاّ فيما لا يجوز إظهاره ، ويدغم اللام من (بَلْ رَان)[١٥] في رواية أبي بكر.

وفي رواية حفص: (بَلْ رَانَ) يقف على اللام و (مَنْ راقٍ) [القيامة ٢٥] يقف على النون وهو في ذلك يصِل [١٦]. ويدغم : (أتّخَذتُم) و (أخَذتُم) و (لَتَّخَذْتَ) في رواية أبي بكر.

وحفص يظهر الذال في ذلك أجمع، وأمّا أبو بكر فَرَوى عَنْ عاصم : (مَن رَّاقٍ) مُدغمة النون من غير سَكْتة، و (بَلْ رَّانَ) مُدْغمة اللام مكسورة الراء " [١٧].

وقد وجّه ابن خالويه هذه القراءة بقوله: " مَنْ راق، أجمع القرّاء على قراءتها بالوصل والإدغام، إلاّ ما رواه حفص عَن عاصم بقطعها، و سكتة عليها، ثمّ يبتدئ : راق ...." [١٨]، وبذلك كأنَّ حفصاً قَدْ قصدَ أنْ لا يتوهم أنّهما كلمة واحدة، فسكتَ سَكْتاً لطيفاً ليُشْعِر أنَّهما كلمتان، ومِن العلماء مَن استحسن القراءة بإدغام اللام في الراء، لأنّ قراءة الإدغام تُبدي اللام حرفاً أقوى مِن اللام بكثير [١٩].

قال سيبويه: " إنّ اللام تُدغَم مع الراء لقُرب المخرجين ولأنّ فيها انحرافاً نحو اللام قليلاً، وقاربَتْها في طرف اللسان ، وهما في الشدّة وجري الصوت سواء، وليس بين مخرجيهما مخرج" [٢٠].

وقد تمّ الإدغام بقلْب اللام إلى راء ساكنة ، ثمّ أدغمت في الراء المتحرّكة بعدها وشُدِّد الحرفان، والذي يُسوّغ إدغام اللام هنا أنَّ اللّام مِنْ أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في اللغة العربيّة [٢١] ، ولا شكّ أنّ الأصوات التي يُشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرّضاً للتطوّر اللغوي من غيرها. [٢٢] وقَدْ أجاز الزجّاج إدغام اللام في الراء لِما بين الحرفين مِن قُرب المخرج [٢٣].

مواضع السَّكْتَه

تقع السكته في النطق الصحيح بين طرفين يكوّنان وحدة متكاملة، بحيث لا يستغني أحدهما عن الآخر، وقد ذكر العلماء أنّ السكتة لا تجوز في المواضع الآتية[٢٤]:

١- بين المضاف والمضاف اليه؛ لأنّها كالشيء الواحد.

٢- بين اسم الإشارة وبدله، أو عطف بيانه المحلّى بالألف واللام[٢٥]، نحو قوله تعالى: { ذَٰلِكَ الكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ} [البقرة/٢]. على مَنْ جعلَ الكتاب بدلاً والخبر جملة (لا ريبَ فيه)، ينتهي التركيب كلّه بوقْفة، دليلاً على تمام الكلام[٢٦].

أمّا إذا كان اسم الإشارة مَتلُوَّاً بخبرهِ المُحَلّى بالألف واللام، فقد تحدث سكْته خفيفة، للدلالة على أهمّيّة الخبر وتفَرُّدِه بِمضمونه، مثل قوله تعالى: { ذَٰلِكَ الكِتَابُ } على قِراءة عاصم [٢٧]، وَ جَعْلهِ خبراً لاسم الإشارة. والدّليل على جواز السّكْته مَجيء ضمير الفصل

أحياناً بين المبتدأ والخبر في مثل هذه الحالة، نحو قوله تعالى: {ذَلِكَ هُوَ الفَوزُ العَظِيمُ} [التوبة ٧٢].

٣- بين النعت ومنعوته، إلاّ إذا كان النّعْت نعتاً مقطوعاً فيجوز سَكْتة خفيفة بينهما، دليلا على عود المُتكلّم إلى التوضيح بِذِكْر النعت المَقْطوع بإعرابه المخالف لإعراب المنعوت، مثل قولنا: (مَرَرْتُ بِزيدِ الطويل) بِنصب النعت المقطوع أو رفْعه، في حين أنّ المنعوت يكون مجروراً.

٤- كذلك لا يجوز الفصل بِسَكْتة بين المُمَيِّز (بكسر الياء) والمُمَيَّز (بفتح الياء).

٥- كذلك لا يجوز الفصل بسكْتة بين الحال المفرد وما جاء لبيان حالهِ، نحو: (جاءَ زيدٌ ضاحكاً). أمّا إذا كان الحال جملة، فقد تقع سكتة خفيفة بين الطرفين، نحو: (جاءَ زيدٌ، وهو يضحكُ).

٦- كذلك لا يجوز الفصل بسكتة بين حروف الجر مع الأسماء، وأدوات النصب والجزم مع المضارع، وأدوات الاستثناء مع المستثنى، وأدوات النفي والاستفهام مع ما تدخل عليه من الأسماء والأفعال. فهذه التراكيب لا يجوز الفصل بين عنصريها بسكتة بحال من الأحوال[٢٨].

٧- لا يجوز الفصل بسكتة بين الفعل وفاعلهِ، كذلك لا يجوز الفصل بينهما والمفعول[٢٩].

أمّا أهمّ المواضع التي تقع السكْتة فيها فهي:

١- الجملة الشرطيّة : إذْ تقع السكْتة بين الشرط وجوابه، نحو قوله تعالى :

{ وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَل لّهُ مَخْرَجاً } [الطلاق/٣].

٢- النعت والمنعوت المقطوع نحو قوله تعالى:{ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ العَٰبِدُون الحَمِدُونَ السَّـٰٓئِحُون} [التوبة/١١٢].[٣٠]

٣- كذلك تقع السّكتة الخفيفة بين المبتدا والخبر إذا كانا معرفتين، وبخاصّة إذا كان الخبر مُحَلّى بأداة التعريف الدّالّة على العهد أوالكمال، وكان المبتدأ اسم إشارة، فإنَّ دليل جواز هذه السّكتة مجيء ضمير الفصل أحياناً بين المبتدأ والخبر في مثل هذه الحالة، كقوله تعالى: { ذَٰلِكَ هُوَ الفَوزُالعَظِيمُ}[التوبة/٧٢] فالفصل جاء محاوراً لهذه السّكتة.

٤- تحدث السكْتة قبل أداة الاستدراك (لكن) وأداة الإضراب (بل)، وذلك بعد كلام مستدرك عليه أو مضروب عنه، والسّكتة هنا فاصلة نطقاً، ولكنّها في الوقت نفسه واصلة بناءً

ومعنىً، نحو: (سمعتُ ما يقولون، ولكنّني غير متأكّد)، ونحو: (ليس الأمرُ مقصوراً على ذلك، بَل تعدّاه إلى مجالات أخرى).

٥- تقع السّكتة بعد القول وحكايته، وعلى هذا يُمكِن توجيه القراءة الواردة بِكَسْر همزة (إنّ) في قوله تعالى:

{ فَدَعَا رَبَّهُ إِنِّي مَغْلُوبٌ فَانْتَصِرْ}[القمر/١٠]، وقوله تعالى:{ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ إِنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ}[آل عمران/١٩٥]، إذْ قرأ عيسى بن عمر بكسر همزة (إنّ) في الآيتين [٣١]، ولا يُمكن تفسير ذلك الاّ بتقدير سكتة فاصلة في النُّطق قبل (إنّ) التي جاءت مع مدخولها بياناً وتوضيحاً لمضمون الدعاء في الآية الأولى والاستجابة في الثانية ، (إنّ) وقعت حينئذٍ في بداية هذه الجملة التفسيريّة، أو التقدير: فقال: (إنّي مغلوب)و(إنّي لا أضيعُ)، أمّا القراءة بالفَتح فلا سكتة ولا فصل بين طرفي الآية.

رابعاً: القَطع

القطع هو عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء ، فالقارئ كالمُعْرِض عن القراءة والمُنْتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة.[٣٢]

وقَد استعمل النحّاس مصطلح (القَطع) الذي جعلَه عنواناً لكتابهِ (القطع والائتناف) الذي نقل فيه عَن نافع فقط ما يقرب مِن (٤٠٠) موضع لَم يذكر إلاّ ما كان نافع يطلق في تعيين الوقف. [٣٣]

وقَد أزال النحاس بهذا المصطلح -أي القطع- الذي جعله عنواناً لكتابه (الفرق بين مصطلحي الوقف والسكت) .

وقد استعمل النحّاس في هذا الكتاب مصطلح (القطع) في قولهِ: " فَيقف الذي يعلّمه ما يحتاج اليه من القطع" [٣٤]، ومصطلح الوقف في قوله: " أنّه أنكر الوقف " [٣٥].

ممّا تقدّم نجد أنَّ السّكت هو قطع الصّوت عَن الحرف الساكن، وهو دون زمن الوقف عادة، مِنْ غير تنفُّس، والمقدار الزمني للسّكت حركتان، أي الزمن المستغرق عند لفظ ألف مدّيّة ، وبعبارة أخرى السّكت أقلّ مِن زمن الوَقف الطبيعي الذي يكون في آخر الجملة أو عند رؤوس الآي.

وهذا الفرق بين الوقف والسكت القائم على الزمن تنبّه له العلماء مِن خلال استعمال مصطلح (القطع) ليكون بديلاً عن المصطلحين.

أقسام الوَقْف:

لا يتحقّق الوقف إلّا عِندَ تمام الكلام في معناه ومَبناه، بحيث تكون بُنية الكلام المنطوق مؤلّفة وفاقاً لقواعد اللغة ومَنسوقة وحداتها في نُظُم يطابق المعنى المَقْصود والغرض المطلوب بحسب الأحوال.

أمّا أقسامه عند العلماء فلَم تنضبط أو تنحصر في نوع معيّن، فمِن العلماء مَن قسّمه على النحو الأتي:(٣٦)

١- الوقف الاختباري: وهو ما قصد به الاختبار، وذلك أنْ يختبِر الأستاذ تلميذه لغرض معرفة درجة إتْقانه، ومعرفته بالألفاظ التي يجب أو يُستحسن الوقف عليها، أو يقبح الوقف عليها.

٢- الوقف الاضطراري: وهو المُسمّى بالقبيح، إذْ لا يجوز تعمُّد الوقف عليه إلّا لضرورة من انقطاع النفَّس، نحو: { صِرَاطَ الَّذِينَ} [الفاتحة/٧].

٣- الوقف الاختياري: وهو السكوت على آخر الكلمة قَصْداً سواءً أتى بعدها شيء أو جعْلها آخر الكلام، فإن لم يأتِ بعدها شيء سُمّي قطعاً.

ومِن العلماء مَنْ قسّمه على أربعة أقسام :

أولاً: الوقف التّام

وهو ما تمّ به معنى الكلام، وليس لِما بعده تعلُّق بما قبله لا لفْظا ولا معنىً، ويكون هذا النوع مِن الوقف على النّحو الآتي: (٣٧)

ا) أكثر ما يكون ويوجد عند رؤوس الآي ، وذلك نحو قوله تعالى: { وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}[البقرة/٥].

ب) وقد يوجد في وسط الآية، نحو قوله تعالى: { وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ..}[النمل/٣٤].هنا التمام لانّه انقضى كلام بلقيس، ثمَّ قال سبحانه وتعالى: { وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ}، ومثل ذلك ما جاء في قوله تعالى: {لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِبَعْدَ إِذْ جَاءَنِي } [الفرقان/٢٩].

فهُنا تمام الكلام؛ لإنَّه انقضى الكلام ، ثمّ قال سبحانه وتعالى: { وَكَانَ الشَّيطَٰنُ لِلإِنْسَٰنِ خَذُولاً}.

ج) وقد يكون بعد ، نحو قوله تعالى: { مُصْبِحِينَ* وَ بِاللَّيلِ }[الصافات/١٣٧-١٣٨]. إذْ تمّ الكلام هنا لأنّه معطوف على المعنى، أي : بالصّبح وبالليل. ومثله قوله تعالى: { يَتَّكِئُونَ * وَ زُخْرُفَاً }[الزخرف/٣٥].

د) ويكون بَعد آخر كل قصّة [٣٨].

هـ) ويكون ما قبل أوّلها [٣٩].

و) ويكون آخر كل سورة .

ز) ويكون قبل ياء النّداء ، وفعل الأمر، والقَسَم ولامُه دون القول والشّرط مالَم يتقدّم جوابه.

وقد حدّد ابن الجزري مواضع الوقف التّام على النّحو الآتي: [٤٠]

ا) أكثر ما يكون في رؤوس الآي وانقضاء القصص، مثل: { الحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَلَمِينَ } [الفاتحة/٢] .

ب) وقد يكون قبل انقضاء الفاصلة ، مثل: قوله تعالى: { وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً } [النمل/٣٤]. وهذا انقضاء حكاية كلام بلقيس، ثمّ قال تعالى: { وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ} رأسُ آية.

ج) وقَد يكون وسط الآية كقوله تعالى:{وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ}[النّحل/١٠٣]، ثمّ يبتدئ { لِسَانُ الَّذي يُلْحِدُونَ} فهو مقطوع ممّا قبله وهو ردٌّ على قول الكافرين للرسول (صلى الله عليه وسلم)، وقوله تعالى:{ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ * كَلَّا } [الهمزة/٣-٤] ؛ لأنَّ (كلّا) هو ردّ على ظنّه بأنَّ المال يخلده، فليس الأمر كما يظنّ.

د) وقد يكون بعد انقِضاء الآية ، نحو قوله تعالى: { لَّمْ نَجْعَل لَّهُم مِّن دُونِهَا سِتْرًا }[الكهف/٩٠] آخر الآية، وتمام الكلام (كذلك)، أي: أمْرُ ذي القرنين كذلك كما وصفهُ تعظيماً لأمره، أو كذلك كان خيرهم على اختلاف بين المُفَسِّرين في تقديره مع إجماعهم على أنَّه تام.

هـ) وقد يكون الوقف تامّا في تفسير أو إعراب، ويكون غير تام على آخر، نحو قوله تعالى: { وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللهُ} [آل عمران/٧].

و) وقد يكون الوقف تامّاً على قراءة وغير تام على أخرى، نحو قوله تعالى: { إِلَىٰ صِرَاطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ } [إبراهيم/ ١]. وحَسَن على مَنْ خفضَ على البدليّة .

وقد يتفاضل التام في التام، نحو قوله تعالى: { مَلِكِ يَومِ الدِّينِ} [الفاتحة/٤]، وقوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ } [الفاتحة/٥]. فكلاهما تام إلا أنَّ الأول أتمّ مِن الثاني لاشتراك الثاني فيما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول.

ثانياً: الوقْف الكافي

وهو ما يتعلّق بِما قبله في المعنى دون اللفظ، وسُمّي كافياً لاكتفائه واستغناء ما بعده عنه. وذكر ابن الجزري أنَّ الوقف الكافي قد يكون: (٤١)

أ) في مثل قوله تعالى: { أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ} [البقرة/٣]، له تعلُّق بالآية التي قبلها لأنَّ الكلام إخبارعَن الكفّار.

ب) وقد يكون الوقف كافياً على تفسير أو إعراب ويكون غير كافٍ على آخَر، نحو قوله تعالى: { بِالاٰخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ}[البقرة/٤]. فهو كافٍ على أنْ يكون ما بعدهُ مبتدأ خبرهُ قوله تعالى:{عَلىٰ هُدَىً مِنْ رَبِّهِمْ }

[البقرة/٥]. وحَسَن على أنْ يكون ما بعده خبر { الَّذينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيبِ } [البقرة/٣] ، أو خبره: { وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ } [البقرة/٤].

ج) وقد يكون كافياً على قراءة وغير كافٍ على أخرى، نحو قوله تعالى: { يُحَاسِبْكُم بِهِ اللهُ} [البقرة/٢٨٤]. فهو كافٍ في قراءة مِنْ رَفَعْ { فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ } [البقرة/٢٨٤]، وَحَسَنٌ على قراءة مَنْ جَزَم.

وقد يتفاضل في الكفاية مثلما يتفاضل في التمام، وذلك نحو قوله تعالى: { فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ } [البقرة/١٠] كافٍ، وقوله تعالى: { فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضاً} [البقرة/١٠]، أكْفى مِنه، وقوله تعالى:{ بِمَا كَانُوْا يَكْذِبُونَ} [البقرة/١٠] أكفى منهما وَمِثل ذلك قوله تعالى: { رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا} [البقرة/١٢٧]، كافٍ، وقوله تعالى:{ إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ} [البقرة/١٢٧] أكفى.

وهكذا كُلّ رأس آية بعدها لامُ كَي، وإلاّ بمعنى لكِن، وإنَّ المُشَدَّدة المكسورة، والاستفهام، و بَلْ، وإلا المخَفّفة، والسّين، وسوفَ، ونِعم، و بِئْس، وكَيلا، مالم يتقدّمهن قول أو قَسَم.

ثالثاً: الوقف الحَسَن

وهو ما يحسن الوقف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بَعده؛ للتّعلّق اللفظي بِما بعده، وسُمّيَ حسناً لأنَّه يُفهم معنى يحسن السكوت عليه.(٤٢)، نحو قوله تعالى: { ألحَمْدُ لِلهِ } [

الفاتحة/٢]، فالوقف عليه حَسَنٌ لأنّ المعنى مفهوم، ولكن لا يحسن الابتداء بـ { رَبِّ العَلَمِينَ}؛ لِكونِهِ تابعاً لِما قبله، إلاّ إذا كان رأس آية، مثل: { رَبِّ العَلَمِينَ}، فإنّه يحسن الوقف عليه ، ومثل ذلك الوقف على {بِسْمِ اللهِ } وعلى { الرَحْمٰنِ الرّحِيمِ} و{ الصِرَٰطَ المُسْتَقِيمَ} و { أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ} [الفاتحة/١-٧]، وما أشبهه لأنَّ المراد من ذلك يُفْهَم.[٤٣]

وقد يكون الوقف حَسَناً على تقدير، وكافياً على آخَر، وتامّاً على غيرهما، وذلك نحو قوله تعالى: { هُدَىً لِلمُتَّقِينَ} [البقرة/٣]، إذْ يجوز أنْ يكون : [٤٤]

أ) حَسَناً إذا جعل قوله تعالى: { الَّذينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيبِ } [البقرة/٣] نعتاً للمتّقين.

ب) كافياً إذا جعل قوله تعالى: { الَّذينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيبِ } [البقرة/٣] مرفوعا على أنّه بمعنى هم الذين يؤمنون بالغيب، أو منصوباً على تقدير (أعني الذين) .

ج) تامّاً إذا جعل قوله تعالى: { الَّذينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيبِ } [البقرة/٣] مبتدأ وخبرهُ قوله تعالى : {أُولئِكَ عَلىٰ هُدَىً مِنْ رَبِّهِمْ }[البقرة/٥].

رابعاً: الوقْف القَبيح

وهو الذي لا يُفْهَم مَعَهُ المعْنى لِعَدَم تمام الجملة، وقيل: هو ما يوهِم الوقوع في مَحذور بسبب الوقف على ما لَم يتم معناه؛ لتعلّقهِ بما بعده لفظاً ومعنىً، كالوقف على الفعل مِن دون الفاعل، والمبتدأ مِن دون الخبر، أو الناصب مِن دون منصوبهِ ، أو الجار مِن دون مجرورهِ والموصول والموصوف والمضاف والقَسَم مِن دون متعلِّقاتها ، وذلك كالوقف على (بسم) وعلى (الحمد) وعلى (ربّ) وعلى (مالك يوم) وعلى (إيّاك) وعلى (صراط الذين) وعلى (غير المغضوب) فكلّ هذا لا يتمّ عليه كلام ولا يُفهَم مِنه معنى. [٤٥]

ولا بُدّ مِن الإشارة إلى أنَّ قول العلماء لا يُجَوّز الوقف على هذه الحالات، إنَّما يريدون بذلك الجواز الأدائي وهو الذي يحسن في القراءة، ويروق في التلاوة، ولا يريدون بذلك إنّه حرام ولا مكروه، بَل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يبدأ بِما بعده. وكذلك لا يريدون بذلك أنَّه لا يوقّف عليه البتّه، حيث إنَّه إذا اضطرّ القارئ الوقف على شيء مِنْ ذلك باعتبار قطع النفَس، أو نحوه مِن تعليم واختبار، جازَ له الوقف بِلا خِلاف عند أحد منهم، ثمّ يُعتَمَد في الابتداء ما تقدّم من العود إلى ما قبل فيُبْتدأ به.[٤٦]

وقد ذكر العلماء أنَّ بعض الوقف يكون أقبح مِن بعض، كالوقف على ما يحيل المعنى[٤٧]

كقوله تعالى: { وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ} [النساء/١١]

وقوله تعالى: {فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللّهُ} [البقرة/٢٥٨]

وقوله تعالى: { إِنَّ اللّهَ لاَ يَهْدِي } [المائدة/٥١]

وقوله تعالى: { لاَ يَبْعَثُ اللّهُ} [النحل/٣٨]

وقوله تعالى:{ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ} [الماعون/٤]

فالوقف على كُلّ هذه النصوص الكريمة لا يجوز إلاّ اضطراراً لانقطاع النَفَس أو نحو ذلك مِن عارض لا يُمْكنه الوصل معه [٤٨].

المبحث الثاني
دلالات التحوّل في الوقف:

مِن ميّزات التعبير القرآني أنَّه يشتمل على عناصر دائمة التفاعل فيما بينها؛ بسبب العلاقة التي يكوّنها المضمون مع البُنى اللسانيّة، لكنّ الدراسات التي بحثَت في القرآن الكريم لَمْ تُظهِر اهتماماً واضحاً بذلك، فقد انصبَّ اهتمام المُفسِّرين بِمباحث (اللفظ والمعنى) ممّا (أدّى إلى درجة مِن الإسفاف لا تُطاق) [٤٩]. وأهمل هؤلاء البحث في صميم القرآن [٥٠].

وللوقف إمكانات كبيرة في إزاحة أُفُق تَوَقُّع المُتَلَقّي، ممّا يؤدّي إلى توسيع دائرة التأويل، وتنشيط الخيال؛ لأنَّها تُدخِل المُتَلَقّي في أجواء تأمُّليّة، ولَم تلقَ الإمكانات المتوافرة في الوقف اهتماماً واضحاً مِن الدارسين والباحثين، فالوقف يُرسّخ الدلالة ويحررها مِن المنطِق، ويكشف عَن مُعطيات كوَّنَتها البُنية الإبداعيّة تتجاوز الدلالة وتتحوَّل نحو الإحياء، فَتَداخُل تلك الدلالات يُسَبِّب توَسُّع المعنى عند تفعيل القراءة.

والنّصوص القرآنيّة الكريمة مليئة بالمفاهيم الفكريّة والعقائديّة والشّرعيّة، وقد كان الوقف يُسهِم في غرس إمكانات تعبيريّة تنقُل المعنى باتّجاه آخر قصَدَ إليه القرآن الكريم.

وهذه أمثلة مِن دلالات التّحَوّل نحو المفاهيم الفكريّة أسهَمَ الوقف في غرسِها:

١- قوله تعالى: { ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ } [مريم/٣٤].

فقد قرأ ابن عامر، وعاصم، ويعقوب (قولَ الحق) بالنصب. [٥١]، على أنَّه مصدر مؤكّد لمضمون الجملة قبله، وعامِله محذوف تقديره (أقولُ قَولَ الحق)، أو: (أحقّ قَول الحقّ) هذا كما تقول: هذا زيد الحق لا الباطل، لأنَّ قولك: هذا زيد عندك، بمنزلة أحَق ذلك، فكأنّك قلت: أحقَ الحق، وقولك: قَول الحقّ والحقّ سواء. [٥٢]

هذا إذا أُريد بالحق معنى الصدق، أمّا إذا أُريدَ به اسم مِن أسماء الله تبارك وتعالى، فَنَصْبه على أنّه مفعول لفعل محذوف تقديره: امدح قول الحق، أي: قول الله وكلمته الذي هو عيسى عليه السلام.

وقد فرّق أبو حيّان بين الإعرابين حين قال: " وانتصاب قولَ على أنّه مصدر مؤكَّد لمضمون الجملة، أي هذه الأخبار عن عيسى – عليه السلام – ثابت صدق، ليس منسوباً لغيرها، أي أنَّها وَلَدته من غير أنْ يَمَسَّها بشر، مثلما تقول: هذا عبد الله الحقّ لا الباطِل، أي: أقول الحقّ و أقولُ قَوْل الحقّ، فيكون الحقّ هو الصدق، وهو مِنْ إضافة الموصوف إلى صفته، والذي نعت للقول إنْ أُريد به عيسى – عليه السلام –، وسُمّي قولاً، مثلما سُمّي كلمة." (٥٣)

أمّا حجّة مَنْ رفَعَ فقد أضمر مبتدأ وجَعَلَ (الحقّ) خبره؛ لأنّه لمَّأ قال: (ذلك عيسى ابن مريمَ) صار معناه : هذا الكلام قولُ الحقّ .

ويجوز أنْ تضمر (هو) وتجعله كناية عن عيسى – عليه السلام– ؛ لأنّه كلمة الله، والكلمة قَول. فَمَنْ رفَعَ لَمْ يقِفْ على (ابن مريم) ؛ لأنَّ (قَول الحقّ) نعت لعيسى –عليه السلام–.(٥٤)

أمّا مَنْ قرأ (قولَ الحق) بالنصب فعلى وجهين:(٥٥)

الأول: أنْ ينصبه على المصدر كأنّه قال: (أقولُ قَوْلاً حقّاً).

والثاني: أنْ ينصبه على خبر (ذلك) ويجعل ذلك في مَذهب(كان) ، مثلما تقول: هذا زيدٌ أخاك، وهذا الخليفةُ قادماً، فتنصبه لأنّك قرنتَ بِـ (هذا) و(ذلك) الفعل ونصبتَ به مثلما تنصب بِـ (كان).

فمِن الوجه الأول يحسن الوقف عليه للمضطر، ومِن الوجه الثاني لا يحسن الوقف عليه ، أعني على (ابن مريم) مثلما لا يحسن الوقف على اسم (كان) دون الخبر.

ممّا تقدّم نستنتج إذا كان (قول) نعتاً وهي قراءة الرفع، فلا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت.

أمّا إذا جعلنا (ذلك) مثل (كان) في العمل فلا يجوز الوقف في هذه الحالة على اسم كان مِن دون خبرها.

أمّا إذا نصبناها على تقدير أنَّها مصدر، أي: إنَّ لها فعلاً، في هذه الحالة يجوز الوقف على (ابن مريم) لأنّ علاقة المصدر بالمُتقدِّم تكون مِن ناحية المعنى.

٢- قوله تعالى: { فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ} [آل عمران/٣٦].

فقد اختلف القرّاء في ضمّ التّاء وتسكين العين، وفتْح العين وتَسكين التّاء كقولهِ (وَضَعت)، إذْ قرأ ابن كثير ونافع وابو عمرو وحمزة والكسائي (بِمَا وَضَعَتْ) بِتسكين التّاء.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر(بِما وَضَعْتُ) بِضَمِّ التّاء وإسْكان العين.

وروى حفص عَن عاصم، والمفضل عن عاصم (بِمَا وَضَعَتْ) بالإسْكان.(٥٦)

فَمَنْ قرأ (وَضَعَتْ) بفتح العين وجزم التاء، حسن الوقف على قوله تعالى: (وضَعْتُها أُنثى) ، ثمّ يبتدئ بقوله تعالى: (واللهُ أعلمُ بِما وَضَعَتْ) لأنَّه مِن كلام الله، والذي قبله مِن كلامِ أُم مريم.

أمّا مَنْ قرأ (وضعْتُ) بتَسكين العين وضمّ التّاء، فعلى هذا الوجه مِن القراءة لا يحسن الوقف على (وَضَعْتُها أُنثى) لأنَّ الكلام الثاني متّصل بالذي قبله، وهو كلام أمّ مريم.(٥٧)

إنَّ النّحو- هنا - هو الأساس في توجيه مواضع الوقف والابتداء، وكيفيّة الابتداء، وكذلك يكون النّحو هو الأساس في تعيين تلك الوقوف. فهذه النّصوص الكريمة تعبّر عَن احتجاج منطقي بالتّصرّف باللغة وتوليد التقابلات ، وتحويل (المادّي) إلى (معنوي) أو العكس، وإثارة تداعيات تتحقّق مِن خلالها الوظيفة الفكريّة للوقف، لذلك اشترطوا على صاحِب التّمام ألّا يستغني عَن علم النّحو.

٣- ومِن المسائل التي علّل لها العلماء كثيراً قراءة ابن عامر لِقوله تعالى:

{ وَإِذَا قَضَى أَمْراً فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن فَيَكُونُ} [البقرة/١١٧]، إذْ قرأ ابن عامر وحده (فيكونَ) بالنّصب.(٥٨)

والقول هنا عند أكثر النّحويين لا يكون المُراد به النُّطق؛ لأنَّ المعدوم ليس بكائِن، وتأويله إذا قضى امراً فإنّما يقول له كُنْ فيكون، والقول قد يُراد أو لا يُراد به النُّطق والكلام.(٥٩)

وقال آخرون: إنَّ مَا قَدَّر الله وجوده وعلِم فهو كالموجود: قال أبو بكر الأنباري: "يحتمل أنْ يكون اللام في (له) لام أجل، والتّأويل: وإذا قضى أمراً فإنّما يقول مِنْ أجل إرادته: كُنْ فيكون، كقوله تعالى:

{ سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ}[آل عمران/١٩٣]. أي: من أجله" [٦٠]، وكقوله تعالى:{ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ} [العاديات/٨]، معناه إنَّه مِن أجل حبّ المال لَبخيل، قال: "لا يعجبني أنْ يلغي القول ويُبطِل معناه لأنّنا لا نجعل حرفاً مِن كتاب الله مطرحا إذا وجدنا له مِن وجه مِن الوجوه معنى".

فإنْ قيل: كيف قال (كُنْ) للشيء الذي يكونه وذلك الشيء لا يُكَوِّن نفسَه حتى يُقال له: كُنْ؟

قُلنا: على مذهب النحويين هذا الكلام لا يلزم لأنّ التقديرعندهم فإنّما يُكوِّنه فيكون، ولفظ الأمر ها هنا المُراد به الخبر.[٦١]

أمَّا مَنْ جعلَه أمراً حقيقيّاً فإنَّما يقول : هذا مِن الأمر المحتّم الذي لا انفكاك للمأمور مِنه، ولا قدرة له على دَفْعهِ والانصراف عنه، ومشهود في كلام العرب أنْ يرى الرجل منهم الرجل فيقول له: كُنْ أبا فُلان، أي: أنت أبو فلان، فكذلك قوله :(كُنْ فيكون) معناه كُنْ بتَكوينِنا إيّاك، فالمأمور بهذا لا قُدرةً له على دَفْعِهِ ولا صُنْع له فيه، كما أنَّ الذي يُقال له : (كُنْ أبا فُلان) لا صُنْع له في ذلك بِفعل ولا عزم ولا غير ذلك ممّا يكون مِن الفاعلين.

قال مكي القيسي: " إنَّ وجه النّصب مشكّل ضعيف وذلك إنَّه جعله إلغاء للفظ (كُنْ) إذا كان لفظُه لفظ الأمر، وإنْ كان معناه غير الأمر فهو ضعيف؛ لأنَّ (كُنْ) ليس بِأمر، إنّما معناه الخبر، إذْ ليس ثَمَّ مأمور يكونُ (كُنْ) أمراً له، والمعنى: فإنَّما يقول له كُنْ فيكون، فهو يكون، ويدلّ على أنّ (فيكون) ليس بجواب لِـ (كُنْ)، إنَّ الجواب بالفاء مضارع به الشرط، وإلى معناه يؤَوَّل في التّقدير، فإذا قُلت: إذهبْ فأُكرمُك، فمعناه: إنْ تَذهَب فأُكرمُك، ولا يجوز أنْ تقول: إذهب فتذهب؛ لأنّ المعنى يصير: إنْ تذهب تذهب، وهذا لا معنى له، وكذلك كُنْ فيكون".[٦٢]

ثمّ قال: " ووجهُ قراءة الرّفع أنَّه جَعَل (فيكون) منقطعاً ممَّا قبله، مستأنفاً لِما امتنع أنْ يكون جواباً في المعنى رفعه على الابتداء فتقديره: فهو يكون، وهو وجه الكلام".[٦٣]

أمَّا أبو بركات الأنباري فيرى أنَّ مَن نصَب جعلَه جواب الأمر، وهو الفاء، والنَّصب ضعيف لأنَّ (كُنْ) ليس بأمر في الحقيقة، والتَّقدير: يُكَوِّنه فيكون[٦٤]، أمَّا سيبويه فلا يرى فيه إلّا الرفع حين قال: " الفاء لا تضمر فيها (أن) في الواجب ولا يكون في هذا الباب إلّا الرّفع".[٦٥].

أمَّا الفرّاء فيرى أنّ مَن رفعه فعلى وجهين:

أحدهما العطف على (يقول)، ومثله قوله تعالى: { يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ}[إبراهيم/٤٤].

والثاني: أنْ يكون رَفْعه على الاستئناف، المعنى : فهو يكون لأنَّ الكلام تمّ عند قوله : (كُنْ) ثمَّ قال: فيكون ما

أراد الله"، قال الفرّاء: وإنَّه لأحبّ الوجهين اليَّ.[٦٦]

أمّا أبو علي فقال: " كُنْ وإنْ كان على لفظ الأمر فليس بأمر، ولكن المُراد الخبر، كأنَّ التّقدير يكون فيكون، وقد يَرِد لفظ الأمر والمُراد منه الخبر، كقولهم: أكرم بزيد، تأويله: أكرم زيداً ، والجار والمجرور في موضع رفع بالفعل، وفي التنزيل:{ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا}[مريم/٧٥]، فالتقدير: مدَّهُ الرحمن، وإذا لَم يكُن قوله: (كُنْ) أمراً في المعنى وإنْ كان على لفظ الأمر– لَم يجز أنْ ينصب الفعل بعد الفاء– بأنّه جواب، ويدلّ على امتناع النّصب في قوله:(فيكون) إنَّ الجواب بالفاء مضارع للجزاء، يدلّ على ذلك أنّه يؤوّل في المعنى إليه، ألا ترى أنَّ قولك: (إذهب فأعطيك) معناه : إنْ تذهب أعطيك، ولا يجوز أنْ تذهب فتذهب؛ لأنَّ المعنى يصير إنْ ذهبت ذهبت، وهذا كلام لا يفيد مثلما يفيد إذا اختلف الفاعلان والفعلان، نحو قولهم:(قُمْ فأعطيك) لأنّ المعنى :إنْ قُمتَ أعطيتك، ولو جعلتَ الفاعل في الفعل الثاني فاعل الفعل الأول فقلت: قُمْ فتقوم، أو اعطني فتعطيني على قراءة ابن عامر، لكان المعنى إنْ قُمتَ تقُم، وإنْ تعطيني.[٦٧]

٤– قال تعالى: {وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ أُوْلَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ وَالشُّهَدَاء عِندَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ}[الحديد/١٩].

لقد اختلف المعنى في هذه الآية الكريمة لاختلاف موضع الوقف ، فقد قال ابن مجاهد: "كلّ مَن آمن بالله ورسله فهو صدّيق وشهيد، وقرأ هذه الآية الكريمة، والصّدّيق هو الكثير الصّدق المبالغ فيه وهو اسم مدح وتعظيم".[٦٨]

وقولـه تعـالى: (وَالشُّـهَدَاء عِنـدَ رَبِّهِـمْ) أي: وأولئـك الشـهداء عنـد ربّهـم، والتقـدير: أولئـك الصّـديقون عنـد ربّهـم والشـهداء عنـد ربّهـم، ثـمّ قـال: (لهـم أجـرهم ونـورهم)، أي: لهـم ثـواب طاعتهم ونور إيمانهم الذي يهتدون به إلى طريق الجنّة، وهذا قول عبد الله بن مسعود.(٦٩)

وقيل: إنَّ الشهداء منفصل عمّا قبله مُستأنف، والمُراد بالشهداء الأنبياء عليهم السلام، الأنبياء الذين يشهدون للأمم وعليهم، وقد اختار هذا القول مِن العلماء الفرّاء والزجّاج.(٧٠)

وقيل : الشهداء هم الذين استشهدوا في سبيل الله ، إذن الوقف عند قوله تعالى: (الصّدّيقون)، أي :(والذين آمنوا بالله ورسله أولئك هُم الصدّيقون) يجعل المعنى وصف للمؤمنين بالله ورسله بأنّهم هم الصّديقون، ثُمَّ يبتدئ كلاما عَن الشهداء مُخبِراً عنهم بِأنَّهم (عند ربّهم لهم أجرهم ونورهم) .(٧١)

ثُمَّ يَذكر بعد ذلك الصنف الثالث وهم الذين كفروا. وعلى هذا نجد أنَّ النّص الشريف يتَدفَّق بثلاثة مستويات مُستَمَدّة مِن السّلوك البشري الذي أفادَ مِنه القرآن الكريم في تَكثيف الصّورة وهو يُعَبِّر عَن المؤمنين، والشُّهداء، والكافرين، ولكُلّ صنف منهم صفته، فالمؤمنون هُم الصّدّيقون، والشُّهداء عند ربّهم لهم أجرهم ونورهم، والكافرون هم أصحاب الجحيم.إذن الوقف على (الصّدّيقين) أفاد هذه المعاني والدلالات.

أمّا في حالة الوقف عند (ربّهم) في قوله تعالى: (والذين آمنوا بالله ورسله اولئك هم الصّدّيقون والشهداء عند ربّهم) (٧٢) فقد جَعَل المعنى وصف للمؤمنين بالله ورسُله بأنَّهم هم صّدّيقون وشهداء عند ربّهم وبأنَّهم لهم أجرهم ونورهم. فالآية الكريمة في حالة هذا الوقف تَعرِض صنفين:

الصّنف الأول: أصحاب الأجر والنور وهم المؤمنون.

والصّنف الثّاني: وهم أصحاب الجحيم مِن الكافرين.

٥- لقد كان الوقف في سورة يس مركز استقطاب وتحوّل في آن واحد للدلالة في قوله تعالى: {قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَن بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ}[يس/٥٢]. فقد روِي عَن أبي عبد الرحمن السلمى(٧٣) أنّه كان يقف عند قوله تعالى: (قالوا يا ويلتنا مَن بعثنا مِن مرقدنا) . ثمّ يبتدئ فيقول:(هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون).

وبهذا الوقف أراد أنْ يفرّق بين كلام الكفّار وجواب الملائكة.(٧٤) فالوقف بعد لفظ (مرقدنا)، أي: (قالوا ياويلنا مَن بعثنا من مرقدنا هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون)،

فيكون لـه معنـى سؤالهم عـن البعـث مـن المرقـد أولاً، ثـمّ إجابـة الملائكـة إيّـاهم، أو إجـابتهم أنفسهم، بالقول: (هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون).

أمّا الوقف على (هذا)، أي: (مَن بعثنا مِن مرقدنا هذا. ما وعد الرحمن وصدق المرسلون) فيؤدّي إلـى اضـطراب المعنـى، مِمّـا قـد يُفْهَم منـه أنْ تكون (مـا) نافيـة لوعـد الرحمن، وإثبـات صدق المرسلين، وفيه مِن الاضطراب ما لا يخفى، على أنَّ المحتمل أنْ يقول: ناسب ذلك اضطراب الكفّار في ذلك اليوم.

فإذا فُهم مِن (مـا) إنّهـا مصـدريّة أو موصـولة، كـان لا بـدّ مِن التقدير، وتكون الإشـارة حينئذٍ إلـى المرقد. ويقدَّر حذف في الكـلام، وكأنّـه قيل: مَن بعثنـا مِن مرقدنا هذا؟ مـا وعدَ الرحمن حقّ، أو مـا وعد الرحمن وقـع، وصـدق المرسلون فيمـا بلَّغوا، أوهذا مـا وعد الرحمن، فتكون (هذا) المحذوفة مبتدأ خبره (ما) وما بعدها.

الخـاتـــــــمة

تنـاول هـذا البحـث مُصـطلحاً مِـن المُصـطلحات الصّـوتيّة عنـد علمائنـا المسلمين مِن القُرّاء واللغويين، إنَّـه مصـطلح الوقـف وعبّـر عنـه بالسكت والمِفْصَـل والقطـع أيضـاً. فتناولْتُ هذا المُصطلح بالتعريف والتمييز، وبيَّنْتُ أهميّته من خـلال وجود عدد من الثنائيّات الصـغرى لا تميَّـز إلاّ من خـلال الوقف إذْ يتَّضـح المعنـى ويُعَيَّن المُراد من خـلال النّغمة صعوداً أو هبوطاً، سلباً أو إيجاباً، في انتهاء الكلام والمعنـى، أو فـي استمرار الكـلام واحتيـاج التعبيـر إلـى تمامـهِ فـي مواضـع الوقـف وصـلاحيّة الجملـة واستقلالها، فبيَّن البحـث مواضـع السّكت فـي النُّطـق الصّـحيح ومَنْعـهِ بـين المتلازمـين مِـن عناصـر الجملـة العربيّـة. وعرضَ البحث أقسام البحث وشروطه والأمثلة الدّالّة على كل قسم من أقسامه وآراء العلماء فيه، وإمكانات الوقف في بيان الدّالّة وتحوّلاتها في التفسير والتّوجيه والإعراب مُستعيناً بالأدلّة والشّواهد القرآنيّة المناسبة في الكشف عن مضمون هذه الدلالة وارتباطها بمواضع الوقف.

الهوامش:

(١) المعجم الوسيط ٦٩٢.

(٢) دراسة الصوت اللغوي ٢٣١ – ٢٣٢، الأصوات اللغويّة ١٦٧– ١٦٨ ، أبحاث في أصوات العربيّة ٦٦.

(٣) دراسة الصوت اللغوي ٢٣١ – ٢٣٢، الأصوات اللغويّة ١٦٧– ١٦٨ ، أبحاث في أصوات العربيّة ٦٦.

(٤) علم اللغة العام(الأصوات) ١٩٠– ١٩١.

(٥) العين ٢٢٣/١– ٢٢٤.

(٦) المصباح المنير ٩٢٢/٢.

(٧) شرح شافية ابن الحاجب٢٧١/٢.

(٨) ارتشاف الضرب ٣٩٢/١، النشر ٢٤٠/١.

(٩) النشر ٢٤٠/١، وينظر: اتحاف فضلاء البشر ٣١٣/١.

(١٠) علم الأصوات ٥٥٤– ٥٥٥.

(١١) معجم العين ٣٠٦، وينظر: لسان العرب مادة (سكت)، المعجم الوسيط ٤٣٨.

(١٢) لسان العرب مادة (سكت).

(١٣) النشر ٢٤٠/١، حق التلاوة ٨٢.

(١٤) علم الأصوات ٥٧٧– ٥٥٨.

(١٥) المطففين/١٤.

(١٦) أي: بسكْتة قصيرة مع الوصل، ينظر: كتاب السبعة ١١٦.

(١٧) كتاب السبعة لابن مجاهد ١١٦

(١٨) الحجّة في القراءات السبع ٣٣٠.

(١٩) الكشف ١٥٨/١، اللهجات العربية في التراث ٢٩٧/١.

(٢٠) الكتاب ٤٥٤/٤. اعراب القرآن للنحّاس ٤٦٩/١.

(٢١) اللهجات العربية في التراث ٢٩٦/١.

(٢٢) الأصوات اللغويّة ٢٠٢.

(٢٣) معاني القرآن وإعرابه للزجّاج ١٢٩/٢.

(٢٤) النشر ١٨٢/١.

(٢٥) البحر المحيط١/٥٧، النشر ١/١٥٣، وينظر: معاني القرآن للفراء١/١٠، معاني القرآن وإعرابه للزجّاج١/٦٨.

(٢٦) معاني القرآن وإعرابه ١/٦٧-٦٨، المستنير ٢/١٣، النشر٢/١٥٥.

(٢٧) غيث النفع٤٦، الدرّ النثير ٥٨٩.

(٢٨) منشورات وزارة الاعلام – بغداد١٩٨٠م د. حسام النعيمي، وينظر: ارتشاف الضرب٢/٣٩٢، الدراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي ١٠٣.

(٢٩) النشر ١/١٨٢.

(٣٠) معاني القرآن للفرّاء١/٤٥٣، المحتسب ١/٣٠٤.

(٣١) مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه ص ١٤٧،٢٤ عنى بنشره ج.برجشتراسر – دار الهجرة د.ت.

(٣٢) النشر ١/٢٣٩، حق التلاوة ٨١.

(٣٣) القطع والائتناف ٩٠-٩١ ،٧٥٩.

(٣٤) القطع والائتناف ٩٠-٩١.

(٣٥) القطع والائتناف ٩٠-٩١.

(٣٦) المكتفي في الوقف والابتداء ١٠٦، التحديد في الإتقان والتجويد ١٧٦-١٧٧، البرهان في علوم القرآن ١/٣٥٠-٣٥٣، النشر ١/٢٢٦- ٢٢٩، حق التلاوة ٨٦-٩٨، الإتقان ١/٨٥.

(٣٧) التحديد ١٧٦، الإتقان ١/٨٤، النشر١/١٧٨- ١٧٩.

(٣٨) ينظر: النشر ١/١٧٨-١٧٩.

(٣٩) ينظر: النشر ١/١٧٨-١٧٩.

(٤٠) النشر ١/٢٢٧-٢٢٨، الإتقان١/٨٥، حق التلاوة ٨٦-٩٨، السبعة،٣٦٢.

(٤١) السّبعة١٩٥، المكتفي في الوقف والابتداء١٠٦، حق التلاوة٨٦- ٩٨، وينظر: النشر ١/٢٢٨-٢٢٩، الإتقان١/٨٤..

(٤٢) النشر ١/٢٢٨-٢٢٩، فن التجويد٨٢.

(٤٣) الإتقان ١/٨٤.

(٤٤) النشر١/٢٢٩، الإتقان ١/٨٤.

(٤٥) ينظر: المكتفي في الوقف والابتداء ١٠٧-١١١، التحديد في الإتقان والتجويد ١٧٦-١٧٧، البرهان في علوم القرآن ١/٣٥٠- ٣٥٣، النشر ١/٢٢٦-٢٢٩، التمهيد في علم التجويد ١٧٩، الإتقان ١/٢٣٢.

(٤٦) حق التلاوة ٨٦- ٨٩.

(٤٧) ينظر: البرهان في علوم القرآن ١/٣٥٠-٣٥٣، النشر ١/٢٢٩، الإتقان في علوم القرآن ١/٨٤- ٨٦.

(٤٨) النشر ١/٢٢٩- ٢٣٠، الإتقان في علوم القرآن ١/٨٤- ٨٦.

(٤٩) التصوير الفنّي في القرآن ٢٦.

(٥٠) التصوير الفنّي في القرآن ٢٦.

(٥١) السبعة ٤٠٩.

(٥٢)الكشف ٢/٨٨- ٨٩، وينظر: زاد المسير ٥/٢٣١، تفسير النسفي ٣/٣٤.

(٥٣) معاني القرآن للفراء ١٦٧- ١٦٨/ تفسير الطبري ٨٣/١٦، اعراب القرآن للنحاس ٢/٣١٦.

(٥٤) الكشف ٢/ ٨٨-٨٩، زاد المسير ٥/٢٣١، البحر ٧/١٨٩.

(٥٥) معاني القرآن للفراء ١٦٧- ١٦٨، تفسير الطبري ٨٣/١٦، اعراب القرآن للنحاس ٢/٣١٦، ايضاح الوقف والابتداء ٥٧٥، القطع والائتناف ٩٩.

(٥٦) السبعة ٢٠٤.

(٥٧) إيضاح الوقف والابتداء ٥٧٥.

(٥٨) السبعة ١٦٨.

(٥٩) الكشف ٢٦١، البيان في غريب إعراب القرآن ١/١١٩.

(٦٠) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٧٥، ٧٤، ٣٨.

(٦١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٧٥، ٧٤، ٣٨.

(٦٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/٧٤-٧٥.

(٦٣) الكشف ٢٦١.

(٦٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/١١٩.

(٦٥) الكتاب ٣/٩٣.

(٦٦) معاني القرآن للفرّاء ٧٤/١.
(٦٧) معاني القرآن واعرابه للزجاج١٦٣/١- ١٦٤.
(٦٨) كتاب القطع والائتناف للنحاس ٩٠-٩١.
(٦٩) كتاب القطع والائتناف للنحاس ٩٠-٩١، البحر٢٢٣/٨.
(٧٠) كتاب القطع والائتناف للنحاس ٩٠-٩١، البحر٢٢٣/٨.
(٧١) كتاب القطع والائتناف للنحاس ٩٠-٩١، البحر٢٢٣/٨.
(٧٢) كتاب القطع والائتناف للنحاس ٩٠-٩١، البحر٢٢٣/٨.
(٧٣) كتاب القطع والائتناف للنحاس ٩٠-٩١.
(٧٤) كتاب القطع والائتناف للنحاس ٩٠-٩١.

المصادر

أولا- القرآن الكريم

ثانيا- المراجع:

١- أبحاث في أصوات العربية د. حسام النعيمي ط١ دار الشؤون الثقافية - بغداد- ١٩٨٨م.
٢- إتحاف فضلاء البشر للدمياطي تحقيق د. شعبان محمد حسين- عالم الكتب - بيروت - ط١- ١٩٨٧م.
٣- الاتقان في علوم القرآن للسيوطي- مطبعة الحلبي- ط٣- مصر.
٤- ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي - تحقيق مصطفى احمد النمّاس- ط١- القاهرة- ١٩٨٧م.
٥- الأصوات اللغوية د. ابراهيم انيس- مصر - ١٩٧٩م مكتبة الاغلو مصرية.
٦- إعراب القرآن للنحاس تحقيق زهير غازي- بغداد - ١٩٧٧- ١٩٨٠م.
٧- إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ابي بكر محمد بن القاسم (ت ٣٣٨هـ) تحقيق محيي الدين رمضان- مجمع اللغة العربية- دمشق- ١٩٧١م.
٨- البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي- دار إحياء التراث العربي- بيروت-١٩٩٠م.
٩- البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم- دار المعرفة- بيروت- ط١ - ١٩٨٧م.

١٠- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري- تحقيق طه عبد الحميد طه- الهيئة المصرية العامة – مصر- ١٩٧٠م.
١١- التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) تحقيق د. غانم قدوري الحمد- بغداد- ١٩٨٨م. دار الأنبار.
١٢- التصوير الفنّي في القرآن – سيد قطب- دار الشروق.
١٣- تفسير الطبري جامع البيان- مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر- ١٩٦٨م.
١٤- تفسير النسفي مدارك التنزيل – دار الكتاب العربي – بيروت.
١٥- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تحقيق د. غانم قدوري الحمد ط١- مؤسسة الرسالة – بيروت- ١٩٨٦م.
١٦- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق عبد العال سالم مكرم ط٢ دار الشروق – ١٩٧٩م.
١٧- حق التلاوة حسني شيخ عثمان- مكتبة المنار ط٩- الأردن – الزرقاء- ١٩٩٠م.
١٨- دراسة الصوت اللغوي د. احمد مختار عمرط١ – عالم الكتب- القاهرة – ١٩٦٧م.
١٩- الدّر النثير شرح كتاب التيسير لعبد الواحد بن محمد بن علي المالقي (ت٧٠٥هـ) تحـ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض- دار الكتب العلمية- بيروت- ط١- ٢٠٠٣م.
٢٠- زاد المسير في عالم التفسير لجمال الدين عبد الرحمن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) دمشق- ١٩٦٥م.
٢١- السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق شوقي ضيف ط ٣ دار المعارف – مصر- ١٩٨٨م.
٢٢- شرح الشافية للرضي تحقيق محمد نور الحسن وآخرين- مطبعة حجازي – القاهرة.
٢٣- علم الأصوات في كتب معاني القرآن – ابتهال كاصد الزيدي- الدار العربية – عمان- الأردن- ٢٠٠٥م.
٢٤- علم اللغة العام (الأصوات) د. كمال محمد بشر- مصر ١٩٧٣م.
٢٥- العين للخليل الفراهيدي تحقيق المخزومي والسامرائي- بغداد – دار الرشيد-١٩٨٠م.

٢٦- غيث النفع في القراءات السبع للشيخ علي النوري السفاقسي (ت ١١١٨هـ)تحقيق أحمد محمود عبد السميع دار الكتب العلميّة – بيروت–ط١- ٢٠٠٤م.
٢٧- القطع والائتناف للنحاس تحقيق د. احمد خطاب عمر- ط١- مطبعة العاني – بغداد – ١٩٧٨م.
٢٨- كتاب سيبويه تحقيق عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي ط ٥ القاهرة ٢٠٠٩م.
٢٩- الكشف عن وجوه القراءات لمكي القيسي تحقيق محيي الدين رمضان- مؤسسة الرسالة ط٢- بيروت- ١٩٨١م.
٣٠- لسان العرب لأبن منظور- دار صادر للطباعة –بيروت- ١٩٨٦م.
٣١- اللهجات العربية في التراث د. احمد علم الدين الجندي- الدار العربية للكتاب – ليبيا- تونس- ١٩٧٨م.
٣٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق على النجدي ناصف و د.عبد الحليم النّجار و د.عبد الفتّاح اسماعيل شلبي لجنة احياء كتب السُنّة – مطابع الأهرام- القاهرة- ٢٠٠٤م.
٣٣- المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر أحمد بن سوار البغدادي(ت٤٩٦هـ)تحـ د.عمار امين الددّو دار البحوث والدراسات – دبي- ط١- ٢٠٠٥م.
٣٤- المصباح المنير لأحمد بن محمد الفيومي(ت ٧٧٠هـ)المكتبة العلمية- بيروت د.ت.
٣٥- معاني القرآن للفراء تحقيق نجاتي والنجار ط ٣ – دار الكتب المصرية- القاهرة٢٠٠١م.
٣٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج. تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي- الهيئة المصرية العامة- القاهرة-١٣٩٤هـ.
٣٧- المكتفي في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ) تحقيق د.جايد زيدان مخلف- مطبعة الأوقاف- بغداد- ١٩٨٣م.
٣٨- النشر في القراءات العشر لابن الجزري- دار الكتب العلمية – بيروت ط٢ – ٢٠٠٢م.